النامية في جامعة القاهرة، يقول أنه ليس في مصلحة الولايات المتحدة تعزيز الديموقراطية الحقيقية في مصر، بما أن الخيار الوحيد الآخر بدل الحكومة الحالية هو المعارضة الاسلامية – فئة معروفة بكرهها للسياسة الاميركية. «إذا كانت نتيجة الدمقرطة إكتساب الاسلاميين المزيد من الأصوات في السياسة، فلا شك في أن الحكومة الاميركية لن تفعل الكثير في سبيل تعزيز حقيقي للديموقراطية.» (كايرو تايمز، نوفمبر ٢١، ٢٠٠٢، نشرتها «أخبار من ديموقراطية مصر»).

آخذين هذا الشك بعين الإعتبار فإن النقاش حول دور «المجتمع المدني» في عملية الدمقرطة والدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة يثير المزيد من الإرتياب في العالم العربي. يصب هذا الخطاب النار على نقاش حام في العالم العربي حول الدور الذي يتصورونه للمنظمات غير الحكومية العربية، ولا سيما منها المنظمات النسائية، في عملية التنمية والدمقرطة والتغيير الاجتماعي («للنساء فقط» على موقع الجزيرة على الانترنيت www.al-jazeera.com).

تنمية متعثرة، ضغوطات خارجية، ومنظمات غير حكومية

في معظم بلاد افريقيا والعالم العربي كان تجاوب القطاع الخاص مع الإصلاحات الإقتصادية ضئيلاً. فما شجع التنمية الإقتصادية (إذا حصلت) كان زيادة القدرات الموجودة والمساعدة الاجنبية. سياسات تعديل بنيوي جعلت الدولة في العديد من البلاد العربية «التقدمية» تنسحب إنسحاباً شبه كامل من التوظيف في القطاع العام والخدمات العامة. وهذا أدى بدوره الى تدهور شديد في الحقوق الإجتماعية والإقتصادية، ترجم إلى إزدياد أعداد العاطلين عن العمل وتقليل الدولة من دعم الضمان الإجتماعي، مما يؤثر خاصة في الشباب والنساء (كوتر ١٥:٢٠٠١–١٧). وقد أثر هذا التدهور في وضع النساء كما يتجلى من إزدياد الأمية بينهن والبطالة والفقر والتهميش السياسي، بناء على تقرير ٢٠٠٢ للتنمية الانسانية العربية (Arab Human Development Report 2002) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في المنطقة أكبر نسبة من الشباب في العالم – ٣٨٪ من العرب دون ١٤ سنة – ويقدّر التقرير ان عدد سكانها سيبلغ ٤٠٠ مليون في غضون عشرين سنة. واحد من كل خمسة عرب يعيش على ما يقل عن دولارين في اليوم. وخلال العشرين سنة المنصرمة كان النمو السنوي ٥، ٠ ٪ لدخل الفرد، وهو أدنى من أي مكان آخر في العالم باستثناء الصحراء الإفريقية. بهذا المعدل، يقول التقرير، سيحتاج العربي الوسط الى ١٤٠ سنة لكي يضاعف دخله/دخلها. التنمية الجامدة بالإضافة إلى زيادة سكانية سريعة تعنيان تدني فرص العمل. حوالي ١٢ مليون شخص، أو ١٥٪ من القوة العاملة، عاطلون عن العمل حالياً، واذا استمرت الحالة هكذا قد يرتفع العدد الى ٢٥ مليون عام ٢٠١٠.

مع الأزمات الظاهرة الناتجة عن أن معظم الدول العربية أخفقت في إدراك مستوى ثابت من التنمية، أو في إستيعاب العدد المتزايد من الشباب الباحثين عن عمل، تبنى معظم هذه البلاد منذ منتصف السبعينات سياسات «تعديل بنيوي». جاء هذا الانسحاب خلال تغييرات دولية رئيسية نتيجة إنهيار «الكتلة الاشتراكية/الشيوعية» التي كانت في السابق، الحليف الرئيسي للدول العربية الوطنية «التقدمية» مثل مصر والعراق وسوريا واليمن، فيما استمرّ تهديد إسرائيل وعدم حلّ القضية الفلسطينية، وقضت الثورة الإيرانية على نظام الشاه وتبوّأت السلطة قيادة دينية إسلامية.

فيما هزت الدول العربية أزمات إقتصادية وإجتماعية خلال الثمانينات من القرن العشرين نجح معظم القادة العرب بالتحايل على تحديات الإصلاح الإقتصادي بأن يستخدموا ما أسماه برومبيرغ «استراتيجيات البقاء على الحياة»، أي الحد الأدنى من التجاوب مع الضغوطات المطالبة بالتغيير الاقتصادي والسياسي من غير المجازفة بأن يشركوا غيرهم في السلطة. هذا التجاوب المحدود مع الأزمات الاقتصادية لم يكن نتيجة نزعة حضارية الى التسلط، ولا أحد مظاهر انبعاث المجتمع المدني. بل بالعكس، عكس تراث «الفاشية الشعبية» الثابت، والاستراتيجيات التي استخدمتها الخاصة لفرض سلطتها من جديد من غير ان تدخل إصلاحات اقتصادية او سياسية ذات اهمية (برومبيرغ ٢٣٠:١٩٩٥).

هذه الاستراتيجيات للبقاء على الحياة لم تعد صالحة، والضغوطات تزداد لإحداث تغيير. وترى الدول والوكالات الدولية أن تكثيف دور المنظمات غير الحكومية هو الدواء. كذلك ذهب العلماء إلى أن القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية قد تكون أقل فيما يتعلق بتفويضاتها القانونية واعتباراتها السياسية، وعليه تكون مهيئة أكثر لتعبئة الفئات المهمشة وتنظيمها، ولتأسيس آليات وقنوات جديدة تمكّن هذه الفئات من زيادة إسهامها في المضمار الاقتصادي والسياسي. سمّى بورنير وبرونيتي وفيدير ذلك (١٩٩٣، استشهد به روبنسون ١٩٩٥) « تخويل وتمكين» الفئات المهمشة. بـ «التخويل» يقصدون ١) وصول أسهل الى النظام الاقتصادي الرسمي، بما فيه حقوق الملكية (مثلاً حجة قانونية لأرض أو بيوت)؛ ٢) الحصول على سلفة تمكنهم من أخذ مداخيل استثماراتهم؛ ٣) التوصل الى نظام القانون؛ و٤) التخفيف من المعاملات البيروقراطية في تسجيل أعمالهم. أما «التمكين» فيعني تحسين المشاركة في النظام السياسي. قد يبدأ التمكين بتنظيم جماعات من الجيران في القطاع غير الرسمي. بعد ذلك تستطيع مؤسسات وسيطة أن توفر الصلة التي بواسطتها يستطيع التعبير على مستوى القاعدة أن يؤثر على أخذ القرارات على مستوى المحلة أو المقاطعة أو الدولة (نونكامب ١٤:١٩٩٥–١٥). من هذا المنطلق يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها أقدر على تمكين الشعب وتعزيز المشاركة الشعبية بما أنها (أو يجب أن تكون) أكثر محلية وديموقراطية ومسؤولية وشفافية من جهاز الدولة ويستطيع الشعب التوصل إليها بسهولة أكثر مما يتسطيع التوصل إلى هذا الجهاز.

وعليه تحول العديد من البلدان المانحة ووكلات الامم المتحدة إلى دعم المنظمات غير الحكومية، وفيها المنظمات النسائية. وهنا لا بد من التفريق بين أشكال مختلفة للمنظمات النسائية. بعضها يقدم خدمات لفئة محدودة ومحتاجة، بعضها يركز على إنتاج المعرفة والبحث، فيما تدافع أخرى عن الديموقراطية وحقوق النساء. وهذه الورقة تركز على هذه الفئة الأخيرة بما أنها، على السواء، هدف التمويل والتهم بأنها جزء من حركة تعزيز «المجتمع المدني» التي يربطها الكثيرون في العالم العربي بسياسات البنك العالمي والولايات المتحدة. تمويل منظمات نسائية غير حكومية ودفاعية أثار مجدداً أسئلة قديمة مثل: لماذا يمولنا الغرب؟ لماذا يهتم الغرب بالنساء في منطقتنا؟ من أكثر التهم الموجهة الى المنظمات النسائية أنها تنفذ برنامجاً غربياً، مما يعني أنها أقل وطنية و«أصالة». هذا جدل قديم وعقيم لا يساعد على بناء التحالفات، أو على تفحص رؤى وبرامج أي مجموعة من الناشطين تفحصاً موضوعياً.

الحركات النسائية بين الشرق والغرب

عادة تتضمن التهجمات على المنظمات النسائية غير الحكومية الانقسام القديم بين الغرب في مقابل الشرق: غرب تعتبره الجماعات الأصولية سلطة ترغب في فرض قيمها الحضارية: الحرية الفردية والمادية والعلمانية؛ أو يعتبره القوميون العرب واليساريون قوة إستعمارية مفسدة، تشتري إخلاص الخاصة السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية الجديدة («للنساء فقط» ٠٢/٦/٢٤ على موقع الجزيرة .www.al-jazeera.com)، معيدين إلى الواجهة ما أسمته ليلى أحمد «النسوية الكولونيالية» (أحمد ١٧٥:١٩٩٤–١٧٩). غير هؤلاء ينظرون إلى إزدياد المنظمات غير الحكومية في سياق الاستمرار لإنتشار حركة تحريرية جديدة، وتكوين «خاصة معولمة» (حنفي وطبر ٣٢:٢٠٠٢–٣٦)، و«تخفيف الصراع الطبقي بان تضعف الهويات الطبقية والثقافية، وتجعل الحدود الطبقية غير واضحة والصراع الطبقي ضعيفاً داخل البلاد وفيما بينها» (قسوم ٤٤:٢٠٠٢–٥٦).نظرة سريعة إلى تاريخ الحركات السنائية منذ القرن الماضي تلقي ضوءاً على التوجهات الجديدة في هذه الحركات.

الثنائية شرق/غرب إزدواجية قديمة عبر عنها بعض النسويات العربيات اللواتي آمنّ بأن ما يسعى إليه المستعمرون هو القضاء على الحضارة المحلية بواسطة «نسوية كولونيالية» (أحمد ١٩٩٤: ١٧٥–١٧٩). على غرار لزرق يزعج أحمد الشبه الذي تراه بين الخطاب الاستعماري عن النساء العربيات وخطاب بعض النسويات الغربيات المعاصرات اللواتي «يبخسن قيمة الحضارات المحلية على اعتبار أن هناك سبيلاً واحداً لا غير لتحرير النساء–وذلك بتبني النماذج الغربية» (استشهدت به أبو لغد ١٤:١٩٩٦).

بدران ترفض مثل هذه الاعتبارات ذاهبة إلى أن «محاولات تشويه النسوية أو الدفاع عنها على أسس حضارية ... هي مشاريع سياسية.» بالنسبة إليها لا يمكن أن نجد أسس النسوية في أي موضع «صاف» ثقافياً: عناصر خارجية– خارجة عن الطبقة والمنطقة والبلد– تؤخذ وتحاك في نسيج «الوطني» أو المحلي. مثلاً، تاريخياً تبنت مصر «عناصر غريبة» وامتصتها في ثقافة وطنية حية جداً» (بدران ٢٤:١٩٩٥–٢٥). توحي بدران أن النسوية المصرية جزء من مثل هذه الحضارة الوطنية (المرنة وفي تحول مستمر) التي تبيّن كيف أن نساء كهدى شعراوي وسيزا نبراوي كانتا أكثر وطنية وتصلباً في موقفهما من الإحتلال البريطاني من رجال طبقتهما. وتظهر أيضاً كيف أن النسويات المصريات ، على الرغم من إتصالهن بنسويات أوروبيات وتطوير آرائهن بالنسبة للمنظمات النسوية الاوروبية، بقين مستقلات سياسياً، يعبرن عن إنتقادهن الدعم الاوروبي للصهيونية. ثم أن إهتمامهن الأول تناول أحوال المرأة المصرية والعربية. وعليه كانت النسويات المصريات جزءاً من مجتمعاتهن وشديدات الاهتمام بها، ولا يمكن نعتهن بأنهن عميلات مغربنات (وبالتالي غير اصيلات إلى حد) (بدران ١٣:١٩٩٥–٢٢،١٥–٢٥).

وبالمعنى نفسه تحذر ليلى أبو لغد «أننا نكتب جميعاً داخل سياقات معينة، وحين نكتب تاريخ «المسألة النسائية» في الشرق الاوسط نجد أنفسنا عالقين، من جهة، بين السياق المعاصر المصري أو الإيراني أو التركي حيث يهاجم الإسلاميون أموراً على أنها غربية، وهو طابع يلصقونه بالنسوية، على غرار العديد من الرجال القوميين قبلهم؛ ومن جهة أخرى بين سياق أوروبي أميركي يفترض أن النساء الغربيات وحدهن يمكنهن أن يكنّ فعلاً نسويات حقيقيات. فكيف تخطي ذلك؟» تتابع أبو لغد قائلة أن «مثل هذه الأفكار عن حضارات منفصلة ولدها الاتصال بالاستعمار. وهذا يقود إلى إمكانيات مختلفة لتحليل سياسة الشرق والغرب في